المحاضرة رقم 9 الفصل التاسع

السكان في العراق

أصل السكان:

يرتبط تاريخ العراق القديم بجغرافية وتاريخ شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام ارتباطاً وثيقاً، فالدراسات التاريخية الموثقة عن حضارات العرب القديمة تشير الى ان شبه الجزيرة العربية ظلت تنعم بالازدهار لمدة تزيد على مائة ألف عام خلال العصر الجليدي الرابع، متمتعة بمناخ مطير وأنهار جارية، وكانت اليمن مركزاً رئيساً لهذا الازدهار. وفي ربوع الجزيرة تعلّم الانسان الزراعة وبناء المساكن معتمداً على وفرة المياه والتربة الصالحة للزراعة فيها.

وقبيل حوالي 15 ألف سنة من الآن تغيرت ظروف المناخ نحو الجفاف، فاضطرت كثير من أقوام الجزيرة الساميين الى الهجرة نحو الشمال سالكين الطريق المؤدي لبلاد الشام غرب شبه الجزيرة قاصدين مورد المياه الدائم فيها وهو نهر الفرات، حيث مياهه المتدفقة دون انقطاع. وقد عُثر على أقدم المستوطنات الزراعية على نهر الفرات في سوريا، يرجع بعضها الى ما قبل تسعة آلاف سنة قبل الميلاد.

في المرحلة التالية لهجرة الأقوام السامية العربية التي نزحت نحو الفرات في بلاد الشام وبناؤهم ما سمي بالحضارة السامية الغربية، بدأوا بالنزول مع الفرات نحو العراق ما بين الأعوام 5000- 3500 قبل الميلاد وذلك خلال العصر الحجري المعدني الوسيط والأخير واستوطنوا شمال العراق وجزيرته وشرق الفرات أولاً، ثم انحدروا جنوباً وساحوا في السهل العريض في وسط وجنوب العراق. وفي نفس الوقت كانت هناك هجرة أخرى من شبه الجزيرة العربية تتحرك نحو جنوب العراق محاذية لساحل الخليج العربي، ومن أرض الخليج نفسه بعدما بدأت مياه البحر تغمر أجزاءه تدريجياً لارتفاع مستوى سطح البحر بحوالي 110 متراً عن مستواه السابق. وبينما استقر الساميون الغربيون شمال العراق وحتى شمال بغداد الحالية، فقد استقر الساميون الشرقيون جنوب ثم وسط العراق وكانت كيش أبرز مراكزهم الحضارية. وما ان حلّت الألف الخامسة قبل الميلاد حتى كانت أغلب أجزاء العراق مستوطنة من قبل الساميين الذين قدموا من الجزيرة العربية. ولقد بيّنت أعمال التنقيب في جنوب ووسط وشمال العراق

ومثلها في الخليج العربي وبجواره وبلاد الشام أيضاً تماثل الأقوام السامية التي سكنت هذه الربوع وبنت حضاراتها العريقة فيها، وكلها ترجع الى أصل واحد هو الجزيرة العربية. ولقد تبيّن ان حضارات هذه الأقوام وآثارهم المادية والمعنوية ولغاتهم متقاربة مما يؤكد عودتهم في الأصل الى حضيرة الجزيرة العربية.

مثّلت هذه الحقبة من التاريخ حضارات عريقة في العراق قامت على أرضه ما بين 5600-3500 ق.م. وأبرزها حضارات: العبيد، الوركاء، جمدة نصّر، ومسيلم في جنوب ووسط العراق، حضارة حسونة في شمال العراق، والى جنوبها قليلاً حضارة سامراء وأشنونا بجوار

بغداد. وقد أكد المؤرخون ان حضارات المنطقة هذه كلها كانت سامية متقاربة تربطها أسس حضارية مشتركة.

أما السومريون فانهم ظهروا بعد هذه الحقبة بألفي سنة، وأهم مدنهم لجش والوركاء ونفر وأور وأريدو، ويبدأ تاريخهم مع بداية العصور التاريخية التي ظهرت فيها أولى حروف الكتابة والخط المسماري. والسومريون لا يحملون دلالة قومية، أي انهم لا يمثلون شعباً ذا عنصر معين، وانما يمثلون ثقافة، وقد انحدروا من بعض الأقوام المحلية في وادي الرافدين وهم الأقوام السامية. ان التسمية لاحقة للاستيطان ومشتقة من اسم الموضع الجغرافي الذي حلّوا فيه ولا تحمل مدلولاً قومياً، فالأكديين نسبة الى (أكد) العاصمة التي أسسها سرجون الأكدي، والبابليين نسبة الى مدينة (بابل)، والآشوريين نسبة الى مدينة (آشور)، ويمكن تتبع أصول الحضارة السومرية الى جذورها الأولى في عصور ما قبل التاريخ، فالحضارة السومرية مقتبسة من الحضارة السامية، وبالنتيجة فان حضارة وادي الرافدين في كل أطوارها سامية عربية منبعها البشري شبه الجزيرة العربية.

ومع هذه الهجرات وتداخلت معها أيضا غزوات من الشرق وغيره أهمها الحيثيون، الكيشيون، العيلاميون، الساسانيون، ومن الغرب المقدونيون. بعض هذه الغزوات دام احتلالها للعراق طويلا ، وبعضها هزمه العراقيون بوقت قصير.

كانت الهجرة الأكثر أثراَ على التكوين الأثنوغرافي لسكان العراق هي الهجرة العربية أثناء الفتح العربي الإسلامي ، فقد بنيت فيه الحواضر العربية الإسلامية مثل البصرة والكوفة وواسط وسامراء وبغداد وغيرها ، وأُتخذ العراق مركزا للخلافة العربية الإسلامية، فهاجر إليه وقصده الصحابة والفاتحون أولاً ثم المفكرون والقادة والعلماء، فضلاً عن الرعية. جاء هؤلاء من شتى

البلدان الإسلامية من شرقها وغربها، شمالها وجنوبها ، بل قد قصده طلاب العلم والمعرفة من بلدان غير مسلمة درسوا على أيدي علماءها وفي مدارسها .

كان لهذا التجمع في العراق أثر هام في تكوين سكانه السلالي بحكم التسامح الذي تحمله العقيدة الاسلامية، الا أن الغريب أن الأثر كان ايجابيا فقد طغت الثقافة العربية الإسلامية وكانت هي الحاضرة والسائدة برغم التداخل والتمازج مع ثقافات أخرى .

تعرض العراق بعد تدهور الدولة العربية الإسلامية إلى غزوات همجية خارجية أطاحت بالثقافة العربية الإسلامية وأبرزها الغزو المغولي ثم الغزوات المماثلة من الشرق . بعدها جاءت غزوات أخرى أهما العثمانيون ثم الاحتلال الانكليزي بداية القرن العشرين.

لابد من التأكيد على أن لكل من هذه الغزوات والهجرات دور في إضافة أثر بمقدار أو آخر على جانب أو جوانب من حياة السكان وخاصة التكوين السلالي والثقافي ، إلا ان تأريخ العراق الموغل في القدم والثقافة والحضارة العربية الإسلامية للسكان كان لهما فضل كبير في حماية هذا الشعب وتعزيز قدرته على استيعاب الغزوات والهجرات والحفاظ على هويته العربية الإسلامية مع بعض الاختلاطات والاختلافات التي أدت إلى تكوين أقليات قومية ودينية واجتماعية مثل الأكراد والتركمان والأيزيديين والصابئة وغيرهم. ومع الرغبة في احتفاظ كل

من هذه الأقليات بخصوصيته، إلا أن الرغبة قائمة لدى الجميع بالعيش المشترك والحفاظ على الروابط القوية التي تربط بين هذه الأقليات في بلد يتعايش فيه كل سكانه بأمان وسلام .

نمو السكان :

لا يوجد تعداد حقيقي يمكن الوثوق خلال العقود الأولى من القرن العشرين، وأول تعداد يعتد بنتائجه أُجري عام 1947 .وكان عدد السكان في العراق حينها(4,8) مليون نسمة. تزايد عدد السكان بعدها بشكل مطرد وكما يتضح من نتائج التعدادات التي أجريت لاحقا وبشكل منتظم تقريبا وكما يأتي:

عدد سكان العراق في عدة تعدادات

سنة التعداد	عدد السكان
1947	4800000
1957	6300000
1977	12000000
1987	16300000
1997	22000000
2007	29600000
2017	38270000
2019	40412299

يتبين من الأرقام السابقة ان نسبة نمو السكان تباينت من مرحلة لأخرى تبعاً للعوامل المؤثرة فيها، ويمكن بيانها على النحو الآتي :

1- المرحلة الأولى من عام 947- 1957 وكانت نسبة نمو السكان خلالها 2,68% . هذه النسبة منخفضة على الرغم من ارتفاع نسبة الولادات ووجود الرغبة لدى معظم الناس لزيادة عدد أفراد الأسرة، الا ان الوفيات كانت هي الأخرى مرتفعة لانخفاض مستوى الدخل وسوء الأحوال الصحية وقلة الرعاية وانتشار الأمراض والأوبئة التي كانت تودي بحياة كثير من السكان.
2- المرحلة الثانية من عام 1957- 1977، وكانت النسبة خلالها 3,2%. شهدت هذه المدة تحسناً واضحاً في مستوى الخدمات الصحية مع تحسن مماثل في الوعي الصحي مع استمرار مستوى عالي من الولادات، ذلك سمح بتزايد عالي لنمو السكان.

الشكل 10

نمو السكان في العراق من عام 1950- 2100

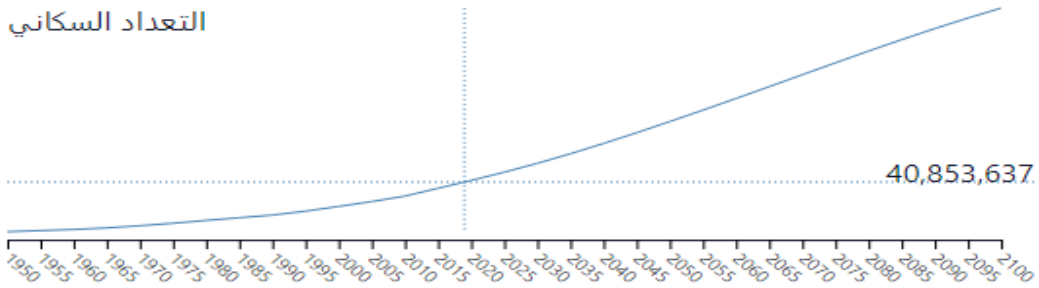

3- المرحلة الثالثة من 1977- 1987، وبلغت النسبة خلالها 3,1%. تراجعت نسبة النمو قليلاً، الا انها بقيت مرتفعة، وسبب التراجع الطفيف فيها هو تطور الوعي الثقافي للسكان وظهور الرغبة في خفض نسب الانجاب وتحديد النسل، والى الظروف التي مرت بها البلاد خلال الحرب الدامية مع ايران.

4- المرحلة الرابعة من 1987- 1997، ووصلت النسبة خلالها الى 3% . شهدت ظروف الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق بدءاً من العام 1991ترديداً في مستويات الدخول والخدمات الصحية وفقدان الأمن ونزوح اعداد كبيرة من السكان داخل العراق والى خارجه، مما أدى الى تراجع في نسب الانجاب .

5- المرحلة الخامسة من 2007- 2017 وحتى الى 2019، كانت نسبة النمو 2,73%. ان هذه النسبة تعدّ مرتفعة نسبياً وإن تراجعت قليلاً عن معدلاتها السابقة، ولقد استمرت بهذه الحدود لما تعرضت له البلاد بعد عام 2003 من احتلال ثم تحسن مؤقت في مستويات الدخول، تلاها الحرب الأهلية عام 2006، ثم دخول داعش واحتلالها عدة محافظات وتشريد أهلها ونزوح أعداد كبيرة من السكان داخل العراق وخارجه.

جدير بالذكر ان العراق يحتل المرتبة 36 من بين دول العالم من حيث عدد سكانه وبنسبة 0,5 % من مجموع سكان العالم، وانهم يزدادون سنويا بما يتراوح ما بين 850 ألف- مليون شخص سنوياً، وفي حال بقاء نسب الخصوبة بنفس مستوياتها الحالية، فان من المتوقع ان يصل سكان العراق الى 45 مليون عام 2025، والى 51 مليون عام 2030، والى 81 مليون عام 2050.

التوزيع الجغرافي للسكان:

يتوزع السكان بشكل غير متماثل عادة بين أجزاء البلد الواحد بنتيجة تأثير مجموعة من العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المتداخلة في التأثير. ولقياس حالة توزيع السكان الإقليمية أو المكانية تُعتمد عدة معادلات منها:

الكثافة العامة = عدد السكان / مجموع المساحة كم^2

ارتفعت هذه الكثافة في العراق من 11نسمة/ كم^2 عام 1947 إلى 50 نسمة / كم^2 عام 1997 وإلى 66 نسمة/ كم^2 عام 2007 ، وهو الآن عند 92,2 نسمة / كم^2 ، غير أن هذه الكثافة لا تعطي صورة واضحة عن التوزيع الفعلي للسكان، إذ ان مناطق واسعة من العراق غير مستوطنة وتعد شبه خالية من السكان. ولأجل إعطاء صورة أكثر واقعية عن توزيع السكان يلجأ المعنيون إلى اعتماد كثافة أخرى هي الكثافة المستوطنة والمستثمرة أو إلى كثافة أخرى هي الكثافة الريفية.

والأخيرة تستخرج بقسمة عدد سكان الريف / المساحة المزروعة، ومنها تبين أن الكثافة الريفية في العراق قد بلغت في 78 نسمة /كم^2 ، إلا إنها تزداد إلى 236 في بابل، والى 364 نسمة/كم^2 في البصرة.

من هنا يتبين ان سكان العراق يتمركزون في مساحة قليلة من أرضه المتمثلة بالسهل الرسوبي، في حين تبقى قرابة نصف مساحته أو تزيد وهي الهضبة الصحراوية شبه خالية من السكان عدا بعض التجمعات الصغيرة المبعثرة فيها.

يضم السهل الرسوبي حوالي 67% من سكان العراق في حين أن مساحته لا تزيد عن ربع مساحة العراق. ويتضح أن السكان يحتشدون فيه حول مجاري الأنهار ولا يبتعدون عنها كثيرا في نمط يدعى النمط الخطي ، فحول مجاري الأنهار أو على جانبيها تتوفر المياه الكافية والأراضي الزراعية الخصبة وعقد المواصلات ، وكلها تمثل حوافز ممتازة للسكان للإقامة ولممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والخدمية فيه.

أما في المنطقة الجبلية فقد اقتصر تركزهم على بعض المناطق السهلية مثل سهول السليمانية ورانية والسندي وشهرزور، وقد كان لعامل وفرة المياه الجوفية وكفاية الأمطار الساقطة دور في تشجيع النمط المبعثر في الاستيطان في هذه المنطقة.

وفي المنطقة المتموجة يلاحظ وجود النمط المنتشر الذي يغطي معظم أجزاء المنطقة لوفرة موارد المياه المتمثلة بأمطار غزيرة، الى جانب تعدد روافد نهر دجلة المارة بالمنطقة ومساعدة عامل السطح الذي هيأ العديد من المساحات السهلية الواسعة التي اتخذها السكان حواضر لسكنهم وأهمها سهول أربيل وكركوك وديبكة وسنجار ، ولابد من الإشارة إلى دور وفرة واستثمار الثروة المعدنية وخاصة النفط في التشجيع على إقامة تركزات للسكان متأثرة بهذا الإستثمار.

أما المنطقة الصحراوية فإنها تمثل عامل طرد للسكان منها لفقرها من الموارد المائية عدا بعض الواحات مثل واحة الرحالية وكبيسة أو بعض العيون التي تمتد على شكل شريط عند حافة الهضبة الصحراوية القريبة من نهر الفرات ، كما تتيسر فيها موارد محدودة من المياه الجوفية تنتشر على صفحتها الواسعة.

وفي التوزيع الجغرافي للسكان بين محافظات البلاد فمن الجدول يتبين ان محافظة بغداد قد ضمن ما يزيد على 8 مليون نسمة وبنسبة 21% من اجمالي سكان البلاد، ومردّ ذلك كونها العاصمة الادارية والسياسية والاقتصادية للبلاد، ناهيك عن موقعها الجغرافي المتميز وسط العراق. وتليها محافظة نينوى وبنسبة 10% ، ثم البصرة وبنسبة 8%، حيث تعد الموصل مركز محافظة نينوى عاصمة للشمال، فيما تمثل البصرة عاصمة الجنوب، فضلا عن كونها بوابة العراق البحرية نحو العالم، ما يؤهلها لأن تكون العاصمة الاقتصادية للعراق. أما أقل المحافظات سكاناً فهي محافظة المثنى حيث لا يزيد نصيبها من السكان عن 0.2% من مجموع سكان العراق.

التوزيع الجغرافي لسكان العراق بحسب المحافظات لعام 2019

المحافظة	عدد السكان	المحافظة	عدد السكان(نسمة)
بغداد	8126755	كربلاء	1218732
دهوك	1292535	النجف	1471592
أربيل	1854778	بابل	2065042
السليمانية	2192279	الديوانية	1291048
نينوى	3729998	واسط	1378723
كركوك	1597876	المثنى	814371
صلاح الدين	1595235	ميسان	1112673
ديالى	163226	ذي قار	2095172
الأنبار	1771656	البصرة	2908491
المجموع الكلي			40412299

التركيب العمري :

يقسم السكان عادة من حيث أعمارهم الى فئات عمرية لكل خمس سنوات أو إلى ثلاثة فئات أساسية، ويرسم لها هرم للسكان لرسم صورة واضحة عن التكوين العمري لهم، وفي العراق ومن الشكل يمكن تقسيم السكان الى الفئات الأساسية الثلاثة وكما يأتي :

الفئة الأولى: أقل من 15 سنة وتضم هذه في العراق 40% من السكان ، في حين أنها لا تضم على المستوى العالمي أكثر من 35%، ولا تتعدى 23% في الدول المتقدمة، وهذا يعني ارتفاع نسبة هذه الشريحة في العراق مقارنة بمعظم دول العالم، وتتكون من الأطفال والطلاب وهم بحاجة إلى عناية خاصة بتوفير رياض للأطفال ومدارس ابتدائية وثانوية وملاعب وأماكن مفتوحة وبرامج تثقيفية واعلامية وما الى ذلك من مطالب تناسب فئتهم العمرية. ان ارتفاع نسبة هذه الشريحة العمرية في العراق يعني ان البلاد تتميز بالحيوية .

الفئة الثانية: وتضم السكان ممن تتراوح أعمارهم ما بين 15- أقل من 65 سنة. وفي العراق تضم هذه الفئة 56.1 % من السكان في حين أنها على المستوى العالمي تضم 59% وفي الدول المتقدمة تشمل حوالي 66% من سكانها، أي أن هذه الفئة المكلفة بواجب العمل تتصف بكونها قريبة من المستويات العالمية، لكنها أقل من الدول المتقدمة، وبذلك يوصف السكان بالفتوة، مما يعزز الثقة بالمستقبل، ووفرة قوة عاملة جيدة من حيث نسبتها، فضلا عن القدرة على بناء قوات عسكرية تكفي لحماية الوطن من الأخطار الخارجية.

الفئة الثالثة: ويدخل فيها من عمر 65 سنة فما فوق وتتصف نسبتهم في العراق بضآلتها فهي بحدود 3.4% من السكان، في حين أن نسبتهم على المستوى العالمي تصل الى6% وفي الدول المتقدمة إلى 11%، ما يعني ان هذه النسبة لاتزال قليلة في العراق، وان الحاجة لدور رعاية المسنين والمتقاعدين هي أدنى من المعدلات العالمية.

إن هذه التقسيمات تفيد في معرفة نسبة الإعالة وتستخرج كما يأتي:

نسبة الإعالة = عدد الفئة الأولى+ الفئة الثالثة/عدد الفئة الثانية*مضروبا في 100،

أي ان الفئة الثانية تقوم بإعالة الفئتين الأولى والثالثة، وفي حال ارتفاع النتيجة فان هذه الفئة تتحمل أعباءاً اقتصادية واجتماعية كبيرة .

ومن الأرقام السابقة يتبين ان نسبة الاعالة في العراق 78.2 %، بينما يبلغ معدلها العالمي 69%، وفي الدول المتقدمة 52%، وهذا يشير الى ان نسبة عالية من السكان غير منتجة تتمثل بالأطفال وكبار السن، مما يؤدي الى الضغط على كاهل الطبقة العاملة والتي تعاني هي الأخرى من ظروف صعبة أهمها البطالة وضآلة فرص العمل، وتدني مستويات الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات البنى الارتكازية.

الشكل

هرم السكان في العراق عام 2019

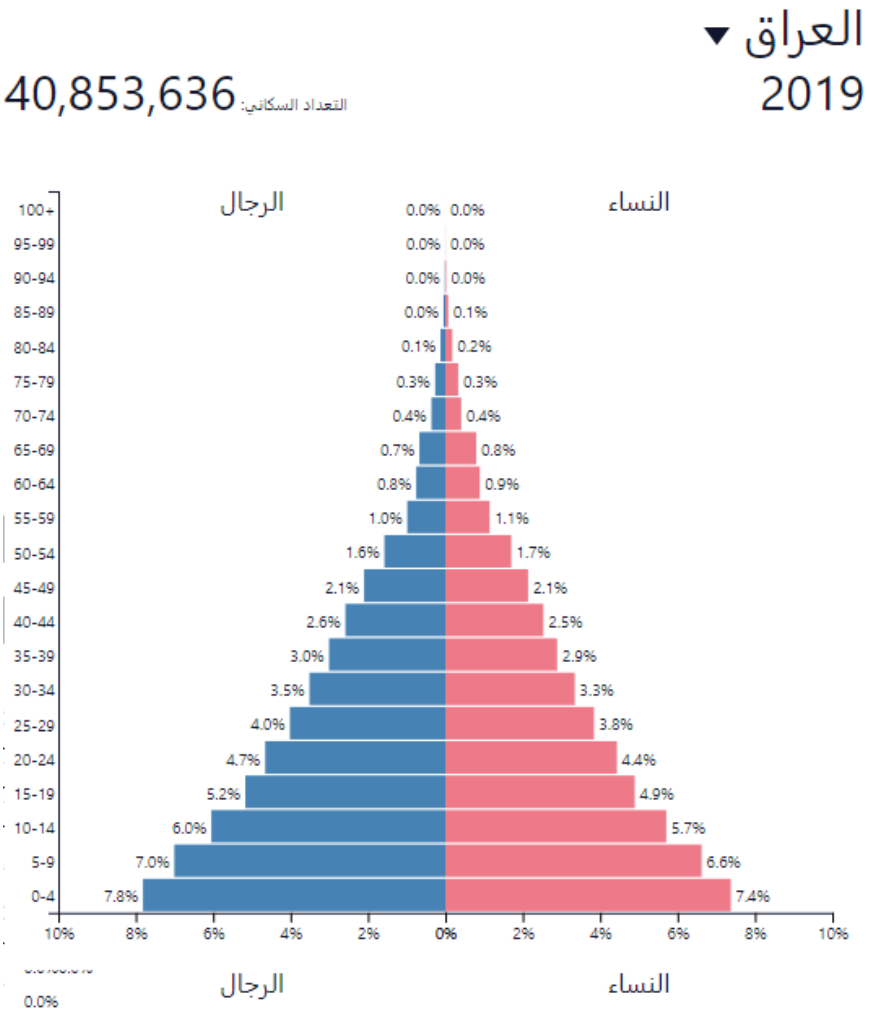

التركيب النوعي :

وهو عدد الذكور لكل 100 من الإناث. ومن الطبيعي أن هذه النسبة تختلف بحسب الأعمار، فالولادات تكون فيها الذكور غالبة وبنسبة 105 للذكور مقابل 100 للإناث لكن الكفّة تميل لصالح الإناث عند أيام الولادة الأولى لزيادة وفيات الذكور من الأطفال عن الإناث ، إلا أن وفيات الإناث تزداد عند عمر الإنجاب ما لم تعادلها وفيات الذكور بسبب الحروب، وبعد سن الإنجاب تعود وفيات الذكور بالتزايد مقابل تراجعها لدى الإناث، فتتزايد المعمرات الإناث مقابل قلة المعمرين من الذكور.

تأثرت هذه النسبة بالعديد من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد أهمها الحروب الطويلة في العراق ، وهجرة الكثير من الشباب وتعرضهم إلى الحوادث المرتبطة بظروف فقدان الأمن بعد الاحتلال عام 2003 على وجه الخصوص.

يبلغ عدد السكان الذكور في العراق حالياً 19261253 ، فيما يبلغ عدد الاناث 18862929 أي بنسبة 51% ذكور مقابل 49% اناث، وهذا يعني ان نسبة النوع في العراق تبلغ 102 ذكر مقابل 100 أنثى. وبهذه الأرقام يكون التركيب النوعي قد عاد لوضعه الطبيعي تقريباً ، وتم تجاوز المشاكل التي تعرض لها هذا التركيب في المراحل السابقة التي شهدت تراجع نسبة الذكور مقارنة بالإناث بسبب الحروب والهجرة ، حيث وصلت نسبة النوع في أوقات سابقة الى 95.

التوزيع البيئي وحركة التحضر :

إن حركة التحضر في العراق ظاهرة قديمة تعود الى العصور السومرية والبابلية والآشورية، فقد قامت في العراق القديم العديد من المدن الكبيرة ضمت أعداداً غفيرة من السكان منها: أور، أريدو، الوركاء، أكد، سومر، آشور، بابل وكثير غيرها، أي ان الانسان في العراق ومنذ العصور القديمة كان يميل للسكن في المدن وخاصة الكبيرة منها، حيث توفّر له الطمأنينة وفرص عمل أفضل، وتتوفر فيها خدمات الصحة والتعليم، والغالب على سكان المدن احتراف مهن الصناعة والتجارة والادارة، فيما يتصف الاستيطان الريفي بصغر حجم مستوطناته وضآلة الخدمات المتاحة لسكانه مقارنة بالمدن، فضلاً عن ان غالبية سكان الريف يحترفون الزراعة.

وعندما جاءت العصور الاسلامية تأكد واستمر ذات الاتجاه، فالدين الاسلامي يشجع الجماعة ويحض على الصلاة الجامعة والتعليم والدرس ، فأقيمت في العراق حواضر كبيرة وكثيرة أهمها البصرة والكوفة وسامراء والهاشمية والأنبار وسواها، حتى ضمت كل من البصرة والكوفة نصف مليون شخص في كل منها، فيما بلغ سكان سامراء ثلاثة أرباع المليون وبغداد عدة ملايين. ومع الرغبة في انتقال سكان الريف الى المدينة ظل سكان الريف في العراق يزيدون عن سكان المدن عدداً حتى منتصف القرن العشرين، وعندما جاءت ثورة تموز عام 1958 وأصدرت قرارات عديدة قلصت نفوذ الاقطاع في الريف ظهرت هجرة واسعة وحثيثة من الريف الى المدن وخاصة من محافظات ذي قار وميسان نحو بغداد، وخلال مدة وجيزة وتحديداً في عام 1965 تساوى سكان الريف في عددهم مع سكان المدن ولأول مرة في تاريخ العراق. استمرت الرغبة في السكن الحضري حتى وصل سكان الحواضر الى ما نسبته 75% من مجموع السكان عام 2017 وربما وصلت نسبتهم حالياً الى ما يزيد على 80%.

اتجاهات توزيع المناطق الحضرية:

ان من الطبيعي ان ينتشر السكان ويتوزعون متأثرين بالعديد من العوامل الطبيعية والبشرية، وفي العراق كان لعنصر موارد المياه الدور الأكبر سواء في توزيع السكان ونوع وحجوم وتباعد مستوطناتهم، وحتى الأنماط التوزيعية لتلك المستوطنات. وفيما يخص الاستيطان الحضري ومن خلال دراسة التوزيع الجغرافي للمستوطنات الحضرية يلاحظ بروز المحاور الحضرية الرئيسة الآتية:

1- منطقة الإكيومين : وتمثل القلب الحضري العراقي وتقع في منطقة تخصر نهري دجلة والفرات حول مدينة بغداد. فهي العاصمة الادارية والاقتصادية والتجارية والسياسية وبؤرة اشعاع خطوط النقل نحو المحاور الأخرى، وتضم مدن بغداد وما حولها أبو غريب والتاجي والمحمودية والمدائن والحسينية والراشدية ويستوطنها ما يزيد على خمس سكان العراق، كما وستظل مركز استقطاب للسكان والفعاليات الاقتصادية مستقبلاً.
2- محور تحضر الفرات : ويبدأ من دخول الفرات العراق من جهة الحدود السورية وحتى لقاءه بدجلة. ويضم مدناً كثيرة تبدأ من الشمال بالقائم، حصيبة، عنه، راوة، حديثة، الرمادي، الفلوجة، الاسكندرية، المسيب، كربلاء، الحلة، النجف، الكوفة، الهاشمية، الرميثة، السماوة، الخضر، البطحاء، الناصرية، سوق الشيوخ وغيرها.
3- محور تحضر دجلة: ويبدأ من دخول جلة الأراضي العراقي من مثلث الحدود العراقي – التركي- السوري ، وأهم مدنه: الموصل، الكيارة، الشورة، حمام العليل، الشرقاط، بيجي، تكريت، الدور، سامراء، بلد، الصويرة، العزيزية، الكوت، النعمانية، علي الغربي، العمارة، علي الشرقي، العزير، .
4- محور تحضر البصرة: وتطور بحكم الفعاليات الاقتصادية في المنفذ البحري العراقي نحو الخارج، وتلاقي نهرا دجلة والفرات، والمنافذ الحدودية مع كل من ايران والكويت، ويضم مدن: القرنة، كرمة علي، الجبايش، المدينة، الميمونة، الهوير، البصرة، الزبير، الفاو، البحار، ام قصر، صفوان.
5- محور تحضر قدمات الجبال: ويمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي عند الحافات الجنوبية للمنطقة الجبلية ويضم: سنجار، تلعفر، الحمدانية، الشيخان، بعشيقة، أربيل، التون كوبري، كركوك، جمجمال، كفري.
6- محور تحضر ديالى: ويبدأ من بغداد وحتى الحدود الايرانية، ويضم مدنا عدة أهمها: خان بني سعد، الخالص، بعقوبة، المقدادية، جلولاء، خانقين.
7- المراكز الحضرية المنتشرة في المنطقة الجبلية: وتوزعت فيها تبعا لتوفر المساحات المنبسطة نسبيا، واهم مراكزها: السليمانية، سيد صادق، بنجوين، رانية، كلالة، ديانا، راوندوز، العمادية، سرسنك، دهوك، زاخو.

ان التوزيع الحالي للمستوطنات الحضرية في البلاد نجم عنه الكثير من المشاكل لعل أبرزها تركز ثلثي السكان في منطقة السهل الرسوبي التي تمثل ربع مساحة البلاد، فضلاً عن مشاكل أخرى عديدة منها صعوبة توفير الخدمات، والتضخم السريع غير المنضبط للمراكز الحضرية.

ولأجل تنظيم حركة التحضر نقترح الآتي:

1- خلق محاور جديدة بعيداً عن القائم منها بجوار الأنهار، أي الابتعاد عن مجاري الأنهار بهدف توفير مساحات سكن اضافية، وخلق بؤر حضرية جديدة تستوعب السكان الجدد.
2- تحجيم نمو المراكز الحضرية الرئيسة المتمثلة بمراكز المحافظات، وتشجيع التوسع في المراكز الأصغر حجما، المتوسطة والصغيرة.
3- رفع درجة بعض المستوطنات الريفية الكبيرة الى مراكز حضرية بعيدا عن مراكز المحافظات .
4- بث بؤر أو أقطاب نمو جديدة خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف النشاط الاقتصادي فيها، وتزويدها بمباعث نمو اقتصادية صناعية في الأغلب.
5- تقليل الفوارق بين الريف والمدن.
6- توفير الخدمات في المدن الصغيرة لجعلها مراكز جذب للسكان بدلاً من المدن الكبيرة.

التركيب الأثنوغرافي للسكان:

أشرنا في أكثر من مكان الى ان الموقع الجغرافي للعراق قد فرض على سكانه عدة تحديات أثرت كثيرا على مجمل تاريخه السياسي خلال العصور المختلفة، كما وكان لها أثر هام على تكوين سكانه من جوانب التكوين العرقي أو القومي، واللغوي، والديني، وبالتالي في هويته الحضارية، فالعراق القوي الغني ذو الارث الحضاري العريق كان محط حسد ومطمح الأقوام الفقيرة والغارقة في الجهل والمنقطعة عن التحضر، فاتجهت اليه سهامها وغزواتها، كما قصده الطامحون بالفكر والعلم والثقافة، مثلما قصده طلاب الكسب والرزق، فضلاً عن المارين به نحو أقاليم أخرى. وفي حال ضعف العراق قوة واقتصاداً وأمناً كثيراً ما امتدت له خناجر السوء لتعيث بحضارته فساداً وبثروته نهباً. ان الغزوات والسكن والتزاوج وتلاقي الثقافات وتبادل المنافع الاقتصادية وسواها قد تركت بصمات وخصائص تكبر أو تصغر في طبيعة سكانه، غير ان الهجرات العربية الاسلامية بعد الفتح الاسلامي كانت هي الأكثر تأثيراً ورسخت الهوية الحضارية لهذا البلد.

في التكوين القومي يتألف سكان العراق من قومية رئيسة هي العربية، وقوميات ثانوية هي الكرد والتركمان ومع عدم وجود احصاءات دقيقة عن نسبة كل منهم، فان الاحصاءات المتيسرة تشير الى ان نسبة العرب حوالي 80% من السكان، والكرد يزيدون عن 12% بقليل، وتتوزع النسبة الباقية بين التركمان وأقليات أصغر حجماً من الآشوريين والكلدانيين والأيزيديين.

ومن الناحية الدينية، فالمسلمون يمثلون قرابة 95% من السكان، فيما تتوزع النسبة الباقية بين المسيحيين والصابئة والأيزيديين واليهود. ولقد كان اليهود يمثلون نسبة 4% من السكان بعد الحرب العالمية الثانية، الا ان عددهم لا يزيد عن 80 شخصاً بعد الهجرة الواسعة لهم بعد عام 1947، وهجرة البقية الباقية بعد عام 2003. وينطبق هذا الكلام على المسيحيين، اذ كانوا يمثلون نسبة معتبرة من السكان ، الا ان توالي الأحداث السياسية قد اضطرت الغالبية منهم على

الهجرة وخاصة ما تعرضت له ديارهم في سهل نينوى بعد دخول عصابات داعش التكفيرية عام 2014. ومثل هذا يقال عن الأيزيديين الذين كانوا يقيمون في منطقة سنجار.

أما من حيث التكوين اللغوي، فيشار الى ان اللغة العربية هي السائدة ويتكلم بها85% من السكان، واللغة الثانية هي الكردية ويتكلم بها حوالي 8% من السكان، وتتوزع النسبة الباقية بين المتكلمين باللغات التركمانية، الآرامية الشرقية، الكلدو- آشورية، والسريانية.

وبرغم هذا التمايز في القومية والدين واللغة، فان التقارب الحضاري قائم بين الجميع، فقد عاش الجميع بحضن الوطن متآلفين رغم كثير من الشدائد التي تعرضت لها المكونات بدرجة أو أخرى من التعسف والاضطهاد على مر العصور، وظلت الهوية الحضارية لمكونات الشعب العراقي جامعة مانعة لا تمييز فيها بين مكوّن وآخر، وما بين مكوناته من خصائص وسمات خاصة تلفها خيمة المواطنة التي تشمل جميع أبناء الوطن وتوحّد كلمتهم وتطلعهم لمستقبل ينعم فيه الجميع بالمساواة والعدل.

مشكلات سكانية:

أولاً: الهجرة والنزوح القسري:

الهجرة هي الحركة الجغرافية للأشخاص بين المناطق متضمنة التغير في المسكن وخلال مدة معينة، مع التأكيد على الجانب الطوعي في الانتقال المكاني هذا، وأبرز أمثلتها وضوحاً هو الانتقال من الريف الى المدينة.، ومنها هجرة داخلية داخل الاقليم أو الدولة ومنها خارجية عبر الحدود. أما النزوح فهو الانتقال القسري للأشخاص سواء كان فردياً أم جماعياً تلافياً لخطر داهم أو كارثة تلم بهم أو تدهمهم، والنزوح هو الآخر قد يكون داخلياً أو خارجياً.

والهجرة حركة سكانية اعتيادية تحصل في كل الأزمان والدول ولكن بمستويات ودرجات مختلفة، وأبرز حركة الهجرة في العراق ما حصل بعد ثورة تموز عام 1958، حينما صدرت قرارات الاصلاح الزراعي وتم فيها تحجيم دور الاقطاع ، فانعتقت رقاب الفلاحين، وحدثت هجرة كبيرة من المحافظات الجنوبية وخاصة العمارة والناصرية الى بغداد، فظهرت مدينتا الثورة والشعلة ،والأولى تضم الآن قرابة 2.5 مليون نسمة، والثانية ما يزيد على المليون.

وإذ استمرت حركة الهجرة ، فقد قُدّر ان سكان الريف لا يزيدون عن 20% من سكان البلاد حالياً.

أما حركة النزوح وهي قسرية دائماً، فالغالب ان اتجاهاتها وشدتها تخضع لمسبباتها السياسية والأمنية. وفي العراق ظهرت أولى موجاتها بعد عام 1941 والسنوات التي تلتها بهجرة الجزء الأكبر من السكان اليهود الى فلسطين، حتى ان البيانات تشير الى اسقاط الجنسية العراقية عن ما يزيد على100 ألف يهودي نزحوا من العراق.

في المدة ما بين 1969- 1971 تعرض الكرد الفيليين الى حملات قمع وتهجير الى ايران.

في المدة ما بين 1975- 1978 تم تهجير أكثر من 150 ألف منهم من مناطق كردستان الى وسط وجنوب البلاد، وخلالها وما بعدها بدأت عملية تغيير ديموغرافي تضمنت نقل حوالي 800 ألف من سكان الوسط والجنوب الى كركوك.

وخلال الحرب مع ايران 1980- 1988 أُضطر مئات الآلاف من السكان من النزوح من مناطق العمليات العسكرية في البصرة والعمارة والكوت على وجه الخصوص الى الانتقال بعيدا عن جبهات القتال. وبعد عام 1991 بدأت عمليات تجفيف الأهوار فاضطر لذلك مئات الآلاف من السكان من الانتقال الى أماكن جديدة . وخلال الحصار الاقتصادي على العراق للمدة من 1991- 2003 أضطر الكثير من سكان البلاد الى مغادرة العراق تحت ضغط الفاقة وسوء التغذية والأمراض وانخفاض الدخل الحاد.

بعد عام 2003 وبدءاً من نهاية هذا العام ومطلع عام 2004 بدأت العمليات العسكرية ضد المحتل الأمريكي، فبدأت عمليات نزوح جديدة من داخل العراق وخاصة المناطق الساخنة الى خارج البلاد.

تصاعدت وتيرة الهجرة والنزوح بعد شباط عام 2006 إثر تفجير الراقد المقدسة في سامراء واندلاع الفتنة الطائفية حتى قُدّر ان عدد من ترك العراق مجبراً حوالي 2,8 مليون شخص حتى عام 2008، وربما نصف هذا العدد داخل البلاد.

إن أكبر عمليات نزوح حدثت في العراق كانت بعد شهر حزيران عام 2014، عندما سيطرت عصابات داعش الارهابية على محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وأجزاء من ديالى وكركوك، وهي ما تعادل ثلث مساحة العراق. ويُقدّر ان عدد من فرّ من هذا الاحتلال ما يزيد على 3.5 مليون شخص أُسكنوا في مخيمات في كردستان وفي مدن عراقية أخرى.

وما زاد من حجم أعدادهم هو بداية عمليات تحرير الأرض وحتى نهايتها، حتى ان مئات الالاف منهم لا يزالون يسكنون مخيمات النزوح حتى نهاية عام 2019.

تشير البيانات الى ان قرابة 15% من سكان العراق قد تعرضوا الى الهجرة والتهجير أو النزوح القسري بعد عام 2003، ما وضع العراق في قائمة دول العالم المصدرة للنازحين. وتشير التقديرات الى وجود ما بين 3- 4 مليون عراقي نازح في الخارج، وما زيد من مليون نازح داخل البلاد حتى الوقت الحاضر.

ثانياً: العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية:

تسعى كل دول العالم الى توفير العيش الكريم لشعوبها قدر ما تستطيع، وذلك باستثمار الموارد الاقتصادية المتوفرة استثماراً كفوءاً وتوزيع عوائد الاستثمار بين السكان بما يضمن درجة عالية من العدالة بين شرائحهم واماكنهم وطبقاتهم، الا ان مجهودات التنمية أو التوزيع العادل للثروة تصطدم أحياناً بالعديد من المعوقات منها ما يتعلق بكثرة عدد السكان، او شحة الموارد الاقتصادية، أو خلل في التركيبة السياسية أو ما الى ذلك من أسباب. وفي سبيل تحقيق

الغايات المنشودة تتخذ الحكومات الكثير من الوسائل والاجراءات لضبط العلاقة بين السكان وموارد البلاد. وفي العراق يمكن بيان أوجه العلاقة بين السكان والموارد بالآتي:

1- يمتلك العراق موارد اقتصادية متنوعة وبمقادير ضخمة من الاحتياطي، تتمثل بموارد المياه ،التربة، المعادن وخاصة الفلزية، مصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز والطاقة الشمسية، المساحة الارضية، الموقع الجغرافي، طول فصل النمو، العمق التاريخي، لذا فان لا مشكلة في وفرة الموارد، بل في استثمارها وادارتها.
2- وبمقارنة عدد السكان مع الموارد المتاحة فان عددهم يعدّ قليلاً ، ويمكن استيعاب أية زيادات سكانية ولو كانت عالية، اذا ما أُستثمرت الموارد بكفاءة.
3- برغم اعتبار العراق من الدول متوسطة المساحة، فان مساحته كبيرة بالمقارنة مع عدد سكانه.
4- يتوزع السكان توزيعاً غير متوازن، فثلثا السكان يتركزون بربع المساحة، فيما تخلو تقريبا نصف المساحة منهم ، وهذا أدى الى الضغط على الموارد في اقليم القلب بغداد وما يجاورها.
5- عدم ثبات السياسات السكانية فيما يتعلق بسياسات خفض أو زيادة الانجاب.
6- عدم استقرار أحوال البلاد من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية، فتارة تتميز الدخول بارتفاعها، وتارة عكس ذلك، لذا يتوجب البحث في تغيير التركيبة الاقتصادية للبلاد بتنويع مصادر الدخل وتشجيع الانتاج في الزراعة والصناعة والسياحة.
7- لا يزال اقتصاد البلاد أحادياً يعتمد الى حد كبير على تصدير سلعة واحدة هي النفط، الذي تتصف أسعاره بتأرجحها صعوداً وهبوطاً في السوق الدولية.
8- قلة الأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية الانتاجية، وتحول أكثرها نحو قطاع الخدمات.
9- ان بالإمكان التعويض عن النقص في مجالات الدفاع بتوظيف التقنيات الحديثة التي تتزايد تطبيقاتها في مجالات الأمن والدفاع باستمرار.